Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 3 | Page 277 – 304|2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Yemeni Political Parties and the Transition Process: From the Gulf Initiative to the Peace and Partnership Agreement, 2011–2014.

Sadeq Ahmed Ali Yahey Majaod[1,*]
[1]Department of Diplomacy and International Relations ,Center for Political and Strategic Studies - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *smg.wefak@gmail.com*

Keywords

1. Political Party
2. The Peace and Partnership Agreement
3. The Gulf Initiative
4. The National Dialogue Conference (NDC)
5. Political Crisis

Abstract:

This study examines the positions of Yemeni political parties toward the course of the political settlement during the period from 2011 to 2014, beginning with the Gulf Initiative, passing through the National Dialogue Conference, and ending with the Peace and National Partnership Agreement. The research aims to analyze the extent to which these positions contributed to either the success or obstruction of the political process. The study adopts a descriptive and analytical approach to trace the orientations of the parties, their roles in managing the transitional phase, and to reveal the nature of the interaction between national considerations and partisan or factional interests. The findings indicate that the divergence of party positions and their limited capacity to achieve a comprehensive national consensus—along with regional influences and the overlapping of partisan calculations—negatively affected the course of the settlement and undermined the prospects for a peaceful political transition. Moreover, the results show that the absence of a shared vision among the political parties facilitated the emergence of the Ansar Allah movement as a non-traditional actor that altered the balance of power. The study concludes that restoring the value of political party work as a cornerstone of the democratic process requires reforming party structures and strengthening their national independence, in order to enable them to regain public trust and effectively contribute to resolving the political crisis.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 3 | Page 278 – 304 | 2026
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الأحزاب السياسية اليمنية بين المبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة: قراءة في مسار الانتقال السياسي (2011 – 2014م)

صادق أحمد علي يحيى مجود [1،*]

[1]قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

***المؤلف:** smg.wefak@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. الحزب السياسي
2. اتفاق السلم والشراكة الوطنية
3. المبادرة الخليجية
4. مؤتمر الحوار الوطني الشامل
5. الأزمة السياسية

الملخص:

يتناول هذا البحث مواقف الأحزاب السياسية اليمنية تجاه مسار التسوية السياسية خلال الفترة من 2011 حتى 2014، بدءاً من المبادرة الخليجية، مروراً بمؤتمر الحوار الوطني وانتهاءً باتفاق السلم والشراكة الوطنية، وذلك بهدف تحليل مدى إسهام تلك المواقف في إنجاح أو إعاقة العملية السياسية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد توجهات الأحزاب ودورها في إدارة المرحلة الانتقالية والكشف عن طبيعة التفاعل بين الاعتبارات الوطنية والمصالح الحزبية والفئوية، وأظهرت النتائج أن تباين مواقف الأحزاب وضعف قدرتها على تحقيق توافق وطني جامع، إضافة إلى التأثيرات الإقليمية وتداخل الحسابات الحزبية، قد أنعكس سلباً على مسار التسوية وأفشل فرص الانتقال السياسي السلمي، كما بينت النتائج أن غياب الرؤية المشتركة للأحزاب سهّل بروز جماعة أنصار الله كفاعل غير تقليدية غيّر موازين القوى، خلص البحث إلى أن إعادة الاعتبار للعمل الحزبي بوصفه ركيزة للعملية الديمقراطية تتطلب إصلاح بنية الأحزاب وتعزيز استقلالها الوطني، بما يمكنها من استعادة ثقة الشارع والمشاركة الفاعلة في معالجة الأزمة السياسية.

أولاً المقدمة:

شهدت اليمن خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين 2011م و2014م، مرحلة دقيقة من تاريخها السياسي، تمثلت في محاولة بناء دولة توافقية تضمن مشاركة جميع القوى السياسية والمكونات المجتمعية، وقد جاءت هذه المرحلة بعد انتفاضة فبراير 2011م، التي فتحت الباب أمام تجربة انتقال سياسي كان هدفها الرئيس إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية، وتحقيق توافق وطني يضمن الاستقرار والعدالة الاجتماعية، وفي هذا السياق، كانت المبادرة الخليجية واحدة من أهم المحاولات الدولية والإقليمية لاحتواء الأزمة اليمنية، إذ قدمت إطاراً سياسياً لمعالجة صراعات السلطة وإرساء الانتقال السياسي السلمي، بما في ذلك تحديد موعد الانتخابات، وضمان التوافق بين الأطراف المختلفة، ومع إطلاق المبادرة، تم تكليف الرئيس عبد ربه منصور هادي بالإشراف على المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة انتقالية تضم كافة القوى السياسية الرئيسية.

تلا ذلك تنظيم مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي مثل فرصة نادرة لإطلاق عملية سياسية تشاركية، حيث جمع المؤتمر جميع المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية، بما في ذلك الأحزاب التقليدية والجديدة، والحراك الجنوبي، والمكونات النسائية والشبابية، لبحث القضايا الجوهرية التي شكلت تحديات الدولة اليمنية، مثل إعادة هيكلة الجيش والأمن، وتعزيز اللامركزية، وتوزيع السلطة والثروة، ومواجهة التوترات الإقليمية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وكان من المتوقع أن تضع مخرجات الحوار الأسس القانونية والسياسية لتنفيذ الانتقال السلمي وتحقيق استقرار مستدام في البلاد.

ومع تصاعد التحديات السياسية والعسكرية، بدأت أوجه القصور في التطبيق تظهر جلية، خصوصاً في قدرة الأحزاب التقليدية على الالتزام بمخرجات الحوار وإدارة التوترات المتصاعدة بين المكونات المختلفة، وقد أتاح هذا الفراغ السياسي والقوة العسكرية المهيمنة لبعض الجماعات غير التقليدية، مثل جماعة أنصار الله، فرصة لإعادة هندسة الواقع السياسي بالقوة، وهو ما أسفر لاحقاً عن توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية، الذي مثل نقطة فارقة في مسار الانتقال السياسي، لكنه كشف عن هشاشة العملية التوافقية واستمرار الانقسامات الداخلية، إلى جانب ضغوط وتدخلات إقليمية أثرت على تنفيذ مخرجاته، ويسعى هذا البحث إلى تحليل دور الأحزاب في هذه المرحلة الانتقالية، وبيان مواقفها من الاتفاق، ومتابعة أثر الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية على قدرتها على إدارة الأزمة، وإبراز النتائج المترتبة على فشل مسار الانتقال السياسي، فضلاً عن تقديم رؤية تحليلية حول كيفية إعادة بناء مؤسسات حزبية قادرة على حماية الدولة وتحقيق مصالح الشعب اليمني.

ثانياً: مشكلة البحث وأسئلته

تتمثل مشكلة البحث في عجز الأحزاب اليمنية عن إدارة الأزمة السياسية خلال الفترة (2011–2014م) وتنفيذ مخرجات المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني، ما أتاح للقوى المسلحة فرض واقع سياسي جديد بالقوة، مع فشل الاتفاقات التوافقية في

تحقيق الاستقرار السياسي، وفي هذا الإطار يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما الدور الفعلي الذي لعبته الأحزاب في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية؟

كيف أثرت الانقسامات الداخلية على قدرتها على إدارة الصراع السياسي؟

ما تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على خيارات الأحزاب واستقلال القرار السياسي؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

تحليل مواقف الأحزاب السياسية اليمنية في تنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتبيان مدى إسهامها في إنجاح أو إعاقة مسارة التسوية السياسية.

دراسة أثر الانقسامات والانشطارات الحزبية الداخلية على أداء الأحزاب وقدرتها على إدارة الصراع السياسي.

تحليل تأثير التدخلات الخارجية على مواقف الأحزاب وخيارتها السياسية، ومدى تأثيرها على استقلال القرار الوطني.

تقييم النتائج المترتبة على المواقف الحزبية وانعكاساتها على العملية السياسية ومستقبل الانتقال الديمقراطي في اليمن.

رابعاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تحقيق ما يلي:

يساهم البحث في تحليل مواقف الأحزاب اليمنية تجاه المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة، بما يقدم منظوراً علمياً جديداً حول علاقة الأحزاب بمسار الانتقال السياسي.

يضيف البحث بُعداً تحليلياً لفهم طبيعة العلاقة بين البنية الداخلية للأحزاب ومتغيرات البيئة السياسية، وكيف أسهمت الانقسامات والتجاذبات الحزبية في إعادة تشكيل المشهد السياسي خلال المرحلة الانتقالية.

تمثل الأهمية التطبيقية للبحث في قدرته على توضيح أسباب تعثر العملية السياسية واستفادة صانعي القرار والباحثين من التجربة اليمنية لتجنب تكرار الإخفاقات ذاتها مستقبلاً.

يُسهم البحث في تعزيز الوعي بأهمية الأحزاب كأدوات ديمقراطية لبناء الدولة الحديثة، وكعامل رئيس في تحقيق الاستقرار السياسي والتوازن الوطني بعيداً عن الاستقطابات الإقليمية والدولية.

خامساً: حدود البحث

الحدود الزمانية: يغطي البحث فترة بداية انتفاضة 2011م، وما أعقبها من مرحلة انتقالية، وحتى نهاية 2014م، والحدود المكانية: يركز البحث على الجمهورية اليمنية، مع مراعاة تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على مسار العملية السياسية في البلاد، والحدود الموضوعية: يقتصر البحث على تحليل أداء الأحزاب في إدارة الأزمة السياسية وتنفيذ مخرجات المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني، وعلاقتها باتفاق السلم والشراكة الوطنية.

سادساً: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يتيح دراسة الأحداث السياسية اليمنية خلال الفترة 2011–2014م، مع التركيز على دور الأحزاب اليمنية في إدارة الأزمة، ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظواهر السياسية وتحليلها وتفسيرها، مع إبراز

العلاقات بين الأطراف المختلفة، ومتابعة تأثير القرارات السياسية على مسار الأزمة.

سابعاً: التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

تعريف الحزب السياسي (اصطلاحاً): هو مجموعة من الأفراد يمثلون مختلف الفئات والمناطق والشرائح الاجتماعية يلتفون حول أهداف ومبادئ معينة، ويسعون إلى تحقيقها في أرض الواقع عبر النضال السلمي في أوساط المجتمع لإقناع الأخرين بها وبهدف الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات النيابية وتقديم مرشحين للفوز بالسلطة لتنفيذ الأهداف العامة، وله جهاز إداري دائم يسير أعمال الحزب اليومية.

إجرائياً: يقصد بها في هذه الدراسة الأحزاب اليمنية الفاعلة في المرحلة الانتقالية 2011 – 2014م، بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام، حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، الحراك الجنوبي، والتنظيمات الأخرى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة.

الأزمة السياسية (اصطلاحاً): هي حالة من التوتر وعدم الاستقرار في الأحداث لفترة زمنية محددة يحدث بها تحول وتغير في نسق السياسات والأوضاع داخل الدولة، والأزمة تحتاج إلى ضرورة احتوائها والمبادرة في حل هذا الموقف أو القضية.

الأزمة السياسية (إجرائياً): هي حالة تنشأ عندما يحدث توتر وانقسام بين الأطراف المختلفة داخل دولة ما، تتمثل جوانب الأزمة في استخدام الأطراف المعنية جميع الوسائل والطرق والأساليب المتوفرة لديها للضغط وتحقيق مصالحها وأهدافها من خلال استغلال الأزمة لإعاقة التقدم أو الاستقرار.

المبادرة الخليجية (اصطلاحياً): هي اتفاقية سياسية أُعدت لحل الأزمة اليمنية عبر انتقال سلس للسلطة، برعاية مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة.

إجرائياً: تُشير إلى الاتفاق الذي بدأ تطبيقه في 2011م، وأسس لإقالة الرئيس السابق علي عبد الله صالح وتسليم السلطة تدريجياً إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي.

مؤتمر الحوار الوطني الشامل (اصطلاحياً): هو اجتماع سياسي موسع يهدف إلى التوافق بين مختلف القوى اليمنية لمعالجة القضايا الوطنية.

إجرائياً: يُقصد به المؤتمر الذي انطلق في 18 مارس 2013م، وضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية، بهدف صياغة مخرجات لمعالجة القضايا البنيوية، أبرزها القضية الجنوبية، قضية صعدة، إعادة بناء الدولة، والحكم الرشيد.

اتفاق السلم والشراكة الوطنية (اصطلاحياً): هو اتفاق سياسي يهدف لوقف النزاعات وتسوية الصراعات بين مختلف القوى اليمنية.

إجرائياً: هو الاتفاق الموقع في 21 سبتمبر 2014م، بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله، برعاية أممية ودعم إقليمي، والذي نص على مشاركة أنصار الله والحراك الجنوبي في السلطة التنفيذية وتوزيع الوزارات بين الأطراف السياسية.

ثامناً: تقسيم البحث

المقدمة وخطة البحث.

المطلب الأول: السياق السياسي للأزمة اليمنية (2011م) والمساعي الأولى للتسوية.

المطلب الثاني: مواقف ودور الأحزاب اليمنية في تنفيذ المبادرة الخليجية ومآلات المرحلة الانتقالية.

المطلب الثالث: أثر الانقسامات الداخلية والتجاذبات الحزبية في مؤتمر الحوار الوطني (2013 – 2014م).

المطلب الرابع: تأثير التدخلات الخارجية على خيارات الأحزاب واستقلال القرار السياسي واتفاق السلم والشراكة.

الخاتمة (النتائج – التوصيات).

قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأول السياق السياسي للأزمة اليمنية (2011م) والمساعي الأولى للتسوية

أولاً: الاحتقان السياسي وبداية الحراك الشعبي عام 2011م.

شهدت الساحة اليمنية مع مطلع عام 2011م، حالة من الاحتقان السياسي والاقتصادي الحاد، نتيجة تعثر الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأدنى من التوافق بين المكونات الحزبية حول القضايا الوطنية الكبرى، فقد بلغ الصراع بين المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحلفائه من جهة، وأحزاب تكتل اللقاء المشترك وشركائهم من جهة أخرى، مستوى غير مسبوق من الانسداد السياسي، وقد ترافق هذا الوضع الداخلي المتأزم مع اندلاع موجة واسعة من الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت عدداً من الدول العربية، فيما عُرف لاحقاً بـ "الربيع العربي"، بدأت هذه الموجة في تونس في 17 ديسمبر 2010م، ثم امتدت إلى مصر في 25 يناير 2011م، وانتهت بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم ، وتوالت الانتفاضات في كل من البحرين (13 فبراير)، وليبيا (17 فبراير)، وسوريا (15 مارس)، حيث أدّت إلى نزاعات دموية وتدخلات إقليمية ودولية واسعة، خلّفت آلاف الضحايا وملايين النازحين واللاجئين.

أما في اليمن، لم تستغرق الاحتجاجات وقتاً طويلاً إذ اندلعت متأثرةً بالمناخ الإقليمي المتغير، وخرجت أولى المظاهرات في 15 يناير 2011م، من داخل جامعة صنعاء، بقيادة شباب وطلبة مطالبين بالإصلاح السياسي وتحسين الأوضاع المعيشية، وتوسعت رقعة الاحتجاجات سريعاً لتشمل معظم المحافظات اليمنية، في ظل بيئة سياسية واقتصادية خانقة، تمثلت في الفساد المستشري في أجهزة الدولة ، وتدهور الأداء الحكومي، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتراجع مؤشرات التنمية، إلى جانب تصاعد التوترات السياسية والانقسامات الاجتماعية، وتراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، وفي محاولة لاحتواء الموقف المتأزم، طرح الرئيس علي عبد الله صالح في 2 فبراير 2011م، مبادرة سياسية خلال اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى، تضمنت هذه المبادرة دعوة لاستئناف الحوار الوطني من خلال اللجنة الرباعية، التي ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام وتكتل اللقاء المشترك، إضافة إلى تعهده بعدم الترشح لولاية رئاسية جديدة بعد انتهاء ولايته في 2013م، كما دعا إلى تأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقرراً عقدها في 27 أبريل 2011م، بهدف فتح المجال لإجراء إصلاحات دستورية واسعة كتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي، وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر، وتوفير فرص عمل لخريجي الجامعات، وفتح باب التوظيف في المؤسسات الاقتصادية العامة، ومع ذلك لم تكن تلك المبادرة

كافية لتخفيف الغضب الشعبي المتصاعد، أو لإقناع المعارضة بتعليق الاحتجاجات، فقد اعتبرها المحتجون مناورة سياسية جديدة لكسب الوقت، في حين رأت المعارضة أن المبادرة لم تلبِّ الحد الأدنى من مطالب الإصلاح السياسي الجاد.

في 11 فبراير 2011م، استغلت أحزاب المعارضة ثورة الشباب ودعت إلى رفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، مستلهمةً بذلك الزخم الثوري الذي شهدته كل من تونس ومصر، وقد جاءت هذه التحركات الجماهيرية في وقت كانت البلاد تواجه تحديات سياسية وأمنية متشابكة، وتزايد دعوات الحراك الجنوبي لتصحيح مسار الوحدة أو المطالبة بفك الارتباط، إضافة إلى تصاعد تحركات جماعة أنصار الله في الشمال، وبرغم أن دعوات الإصلاح السياسي كانت قائمة منذ سنوات، فإن الحراك الشعبي في فبراير 2011م مثّل لحظة فارقة عبّرت فيها مختلف الفئات الاجتماعية، عن رفضها للواقع القائم، وقد لعبت المرأة اليمنية دوراً فاعلاً في مختلف ساحات التغيير، لتغدو شريكاً أساسياً في الحراك الثوري والمجتمعي، وفي ظل تعثر الحوارات بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب تكتل اللقاء المشترك، التي سبق لها التلويح باللجوء إلى الشارع ، قرر اللقاء المشترك دعم ثورة الشباب والانضمام الرسمي إليها، مما شكّل تحولاً حاسماً في مسار الحراك، حيث ساهمت هذه الخطوة في توسيع رقعة الاحتجاجات وتأجيج الشارع اليمني، كما فتحت الباب أمام دخول قوى متعددة إلى ساحة الصراع السياسي، وقد استغلت العديد من الأطراف هذه اللحظة لإعادة تموضعها في الخارطة الوطنية، إذ سعى الحراك الجنوبي إلى استثمار حالة الفوضى من أجل تعزيز مطالبه بشأن القضية الجنوبية، في حين وجدت جماعة أنصار الله في الاحتجاجات فرصة لتوسيع نفوذها في الشمال، وتصفية خصوماتها السياسية مع النظام القائم ، كما دخلت على خط الأزمة قيادات قبلية بارزة مناوئة للرئيس علي عبد الله صالح، في محاولة لإعادة ترتيب موازين القوى لصالحها في مرحلة ما بعد النظام، وبرز في هذا السياق عدد من مشايخ القبائل ممن تضررت مصالحهم من سياسات النظام المركزي، والذين رأوا في الثورة فرصة لإعادة التموضع في المعادلة السياسية المستقبلية.

حاول اللقاء المشترك تحويل الحراك الشعبي إلى وسيلة للضغط السياسي وتحقيق مكاسب استراتيجية تتيح له الوصول إلى السلطة، حتى وإن جاء ذلك على حساب تصاعد التوترات وسقوط الضحايا، في هذا السياق تحوّلت "ساحة التغيير" قرب جامعة صنعاء إلى مركز رئيسي لاحتجاجات الشباب المطالبة بإسقاط النظام، في مقابل تجمعات أنصار النظام في "ميدان التحرير"، وميدان "السبعين" الذي كان يشهد مسيرات مؤيدة للرئيس أسبوعياً، أدى هذا الاستقطاب إلى تعميق الخلافات السياسية، وإعادة تفعيل الانقسامات التاريخية، وظهور نزاعات جديدة ذات طابع جهوي وفئوي، وفي 14 فبراير 2011م، أصدر تكتل اللقاء المشترك بياناً سياسياً تضمّن ستة مطالب رئيسية للإصلاح السياسي، هي : بناء دولة لامركزية، حل شامل لقضيتي صعدة والجنوب، معالجة البطالة، مكافحة الفساد والمفسدين، تحقيق

العدالة في توزيع الثروة، ومواجهة الإرهاب باعتباره مسؤولية وطنية مشتركة، وقد ردّ النظام بإبداء الاستعداد لتنفيذ عدد من هذه المطالب، من بينها تحسين الظروف المعيشية، وزيادة رواتب موظفي القطاع العام، وفتح فرص التوظيف أمام خريجي الجامعات، إلى جانب إصدار قرارات بإقالة عدد من المحافظين في إطار إعادة هيكلة السلطة المحلية وتعزيز دورها في التنمية والخدمات.

ثانياً: من الثورة إلى الصراع: الانقسامات الحزبية وتبدّل موازين القوى.

ومع تصاعد الأحداث، تحوّل الحراك الثوري من حالة مطلبية إصلاحية إلى صراع سياسي معقّد، برزت خلاله الانقسامات داخل السلطة والمعارضة على حد سواء، لتبدأ مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى في الساحة اليمنية، ما أضفى على الأزمة السياسية في اليمن أبعاداً إضافية تتجاوز الإطار المحلي، ففي حين رأت بعض الأطراف أن ما يجري يعكس محاولات خارجية لإعادة تشكيل الخارطة السياسية لليمن بما يتماشى مع مصالح قوى إقليمية ودولية، تمسك النظام الحاكم حينها بشرعيته الدستورية في مواجهة مطالب المعارضة المتصاعدة التي رفعت شعار "رحيل النظام"، بقيادة أحزاب اللقاء المشترك، وفي الأول من مارس 2011م، قدمت المعارضة مبادرة سياسية اعتبرتها خارطة طريق للخروج من الأزمة، وتضمنت نقل السلطة بطريقة سلمية ضمن فترة انتقالية لا تتجاوز سنة واحدة ، مع التأكيد على منع التوريث السياسي الذي كان يشكل هاجساً رئيسياً في الشارع اليمني آنذاك، غير أن النظام رفض هذه المبادرة، مبرراً موقفه بعدم تضمنها ضمانات كافية لانتقال سلس وآمن للسلطة، وفي 10 مارس 2011م، بادر الرئيس علي عبد الله صالح إلى تقديم مجموعة من المبادرات الإصلاحية التي تضمنت تشكيل لجنة وطنية مشتركة من مجلسي النواب والشورى، بالإضافة إلى عدد من القوى السياسية، تتولى صياغة دستور جديد يكرّس مبدأ الفصل بين السلطات، ليتم الاستفتاء عليه لاحقاً، كما شملت المبادرات الانتقال التدريجي إلى نظام نيابي يتم فيه نقل الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة مع نهاية 2011م أو مطلع 2012م .

ومع تصاعد الأحداث، جاءت حادثة "جمعة الكرامة" في 18 مارس 2011م، لتشكل نقطة فاصلة في مسار الثورة، حيث أسفرت عن مقتل وجرح العشرات من المتظاهرين السلميين ، ما تسبب في صدمة شعبية واسعة وأشعل موجة جديدة من الغضب الشعبي ضد السلطة، وعلى إثر الحادثة أعلنت السلطات حالة الطوارئ وشكّلت لجنة للتحقيق في الملابسات، بينما حمّل المؤتمر الشعبي العام مسؤولية الحادثة إلى "جهات مجهولة" تسعى لإثارة الفوضى، في المقابل أدانت أحزاب اللقاء المشترك الحادثة بشدة، ودعت إلى تصعيد الاحتجاجات وبدأت اتصالاتها المكثفة مع الأطراف الدولية لحشد الدعم لإسقاط النظام، وقد اعتبر حزب التجمع اليمني للإصلاح أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة يتمثل في التنحي الفوري للرئيس، في حين طالب الحزب الاشتراكي بإجراء إصلاحات هيكلية شاملة ومحاسبة المسؤولين عن الحادثة، معتبراً أن الدولة بحاجة إلى إعادة بناء مؤسساتها على أسس مدنية وديمقراطية، وقد أدى

وقع الحادثة إلى تعميق الانقسام الوطني وتعزيز الاتجاه نحو المواجهة، بدلاً من الانخراط في تسوية سياسية توافقية، وقد أسفرت "جمعة الكرامة" عن انشقاقات كبيرة داخل بنية السلطة، كان أبرزها إعلان اللواء علي محسن الأحمر، قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرع، انضمامه إلى الثورة الشبابية، متعهداً بحماية ساحات التغيير والتظاهر من أي اعتداءات ، وقد شكّل هذا الانشقاق نقطة مفصلية في مسار الحراك الشعبي، حيث توالت بعدها سلسلة من الاستقالات من الحكومة ومجلس النواب ومن المؤتمر الشعبي العام، إضافة إلى انضمام عدد من الوزراء والدبلوماسيين وغيرهم إلى الساحات، كما انضمت إليها عناصر من الحراك الجنوبي، وممثلون عن بعض النقابات والائتلافات المهنية والمجتمعية.

وقد سعت الأحزاب السياسية وفي مقدمتها تكتل اللقاء المشترك، إلى استثمار الحراك الشعبي في 2011م كوسيلة لإسقاط النظام القائم، واعتبر المؤتمر الشعبي العام أن الاحتجاجات الشعبية تمثل تهديداً مباشراً للنظام السياسي القائم والاستقرار الوطني، وذهب إلى اعتبارها مؤامرة مدعومة من أطراف داخلية وخارجية لتعطيل مشاريع التنمية ونسف الإنجازات المحققة ، من جهته تبنى تكتل اللقاء المشترك موقفاً مؤيداً للثورة، وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح أبرز فاعليه، حيث وظّف قاعدته الشعبية الواسعة وقدرته التنظيمية في بسط النفوذ على ميادين الاعتصام، وأسهم بدور محوري في إدارة الفعاليات الجماهيرية وتنظيم التظاهرات، ما عزز حضوره السياسي بشكل لافت، غير أن هذا الحضور القوي أثار حفيظة العديد من شباب الثورة المستقلين، الذين شعروا بالتهميش نتيجة إحكام سيطرة الإصلاح على المنصات والقرارات داخل الساحات، وهو ما دفع بعضهم إلى الانسحاب احتجاجاً على ما اعتبروه اختطافاً للثورة لحسابات حزبية ضيقة، وقد وُجّهت انتقادات واسعة لحزب الإصلاح بأنه سعى إلى توظيف الثورة في إطار تفاوضي مع النظام لضمان موقع سياسي قوي في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح، بدلاً من السعي لتحقيق أهداف الثورة الشبابية في الإصلاح الجذري والقضاء على الفساد، أما الحزب الاشتراكي اليمني فقد أيد الثورة منذ انطلاقتها واعتبرها فرصة سانحة لإعادة هيكلة النظام السياسي وتصحيح مسار الدولة، غير أن تأثيره ظل محدوداً بفعل تراجع ثقله السياسي منذ حرب صيف 1994م، أما بقية الأحزاب الصغيرة فقد أبدت دعمها للحراك الثوري من منطلق تأييدها للإصلاح السياسي ، لكنها لم تملك الإمكانيات أو القواعد الجماهيرية التي تمكّنها من التأثير المباشر في مسار الأحداث.

يرى الباحث أن مجمل الأحزاب والتنظيمات السياسية تعاملت مع أحداث سنة 2011م باعتبارها فرصة لإعادة ترتيب موازين القوى، أكثر من كونها لحظة مفصلية لتحقيق تحول ديمقراطي شامل، فقد طغت الحسابات السياسية الضيقة على تطلعات جماهير الساحات، وبرزت التناقضات بين الشباب المستقلين الذين سعوا إلى تغيير جوهري، وبين القوى التقليدية التي حرصت على استثمار الحراك الشعبي لخدمة مصالحها، وقد ساهمت تلك التناقضات، إلى جانب غياب قيادة موحدة لشباب الثورة، وضعف التنسيق بين مكونات الساحات في تآكل الزخم الثوري،

وتحويله تدريجياً إلى صراع بين القوى القائمة، بدلاً من أن يكون مدخلاً حقيقياً لإعادة تأسيس النظام السياسي على أسس وطنية ديمقراطية جديدة.

المطلب الثاني مواقف ودور الأحزاب اليمنية في تنفيذ المبادرة الخليجية ومآلات المرحلة الانتقالية

أولاً: المبادرة الخليجية ومواقف القوى الحزبية منها.

شكّلت المبادرة الخليجية محطة مفصلية في مسار الأزمة اليمنية سنة 2011م، إذ جاءت نتيجة ضغوط إقليمية ودولية مكثفة لاحتواء التدهور السياسي، في ظل انقسام داخلي حادّ بين النظام والمعارضة، وتباين مواقف الأحزاب اليمنية إزاء بنودها وآليات تنفيذها، ولقد برزت مخاوف إقليمية متزايدة، لاسيما من قبل السعودية، التي رأت في استمرار الاضطرابات تهديداً مباشراً لأمنها القومي، خاصة مع تنامي خطر الجماعات المتطرفة، واتساع نفوذ جماعة أنصار الله ، فضلاً عن القلق من امتداد عدوى الثورات إلى الداخل السعودي ، وفي ظل هذا السياق الإقليمي المعقّد، تحركت السعودية دبلوماسياً من خلال التواصل المباشر مع النظام اليمني والمعارضة، وسعت إلى تقديم مبادرة سياسية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، بهدف احتواء الأزمة وتفادي انزلاق البلاد إلى الفوضى الكاملة، وفي 3 أبريل 2011م، عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً عبّر خلاله عن قلقه البالغ إزاء استمرار التدهور السياسي والأمني في اليمن ، ودعا إلى حل سياسي شامل ينهي حالة الانسداد، وقد أسفرت هذه التحركات عن تقديم المبادرة الخليجية التي تضمنت نقل صلاحيات الرئيس صالح إلى نائبه هادي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها قوى المعارضة، وتتولى إدارة المرحلة الانتقالية، وصياغة دستور جديد، والتحضير لانتخابات عامة تُعيد الشرعية إلى المؤسسات.

وعلى الرغم من الطابع التوافقي للمبادرة، إلا أن تدخل بعض الدول الخليجية ألقى بظلاله على وحدة موقف المجلس، فقد عبّرت دولة قطر عن دعمها الصريح للثورة، وأظهرت انحيازاً ملحوظاً لحزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي يُعد الامتداد السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، وهو ما أثار تحفظات الرئيس علي عبد الله صالح، الذي طالب باستبعاد قطر من الوساطة ، وفي 13 مايو 2011م، أعلنت الدوحة انسحابها من المبادرة الخليجية، مُرجعة ذلك إلى ما وصفته بـ "مماطلة" الأطراف اليمنية في توقيع الاتفاق، الأمر الذي عمّق من تعقيدات الوساطة الإقليمية، وبينما كانت الجهود الدولية مستمرة لتعديل المبادرة بما يُراعي مواقف مختلف القوى، شهدت البلاد منعطفاً خطيراً في 3 يونيو 2011م، حين استهدف تفجيرٌ مسجد دار الرئاسة أثناء صلاة الجمعة، في عملية وُصفت بأنها محاولة اغتيال مباشرة للرئيس علي عبد الله صالح وعدد من كبار مسؤولي الدولة، وقد أسفرت العملية عن إصابة الرئيس إصابات بالغة واستشهاد عدد من المقربين منه، أبرزهم عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى، ونُقل الرئيس لاحقاً إلى السعودية لتلقي العلاج ، فيما وُجهت أصابع الاتهام – وإن كان بشكل غير رسمي – إلى عناصر من الجيش المنشق ورجال القبائل الذين تحولوا إلى معارضين له رغم تحالفاتهم السابقة معه .

إن حادثة استهداف الرئيس السابق وعدد من كبار قادة الدولة شكّلت نقطة تحول محورية في مسار الأزمة اليمنية، نظراً لما خلفته من تداعيات

عميقة على الصعيدين الداخلي والإقليمي، فعلى المستوى السياسي، أدى هذا الحدث إلى تعميق الانقسام داخل بنية السلطة، إذ لم يتعامل معه كمجرد عملية إرهابية معزولة، بل تم تفسيره في الأوساط السياسية كامتداد لصراع داخلي محتدم بين الرئيس وخصومه السياسيين، لا سيما القيادات العسكرية المنشقّة وزعماء القبائل المناوئين له، ما أدى إلى تفاقم حالة الانفلات، وتآكل سلطة الدولة المركزية، وتهيئة المشهد لتطورات أكثر فوضوية، أما على المستوى الأمني، فقد كشفت العملية عن هشاشة المنظومة الأمنية في اليمن، إذ جرى تنفيذ التفجير في أحد أكثر المواقع تحصيناً، ما أثار تساؤلات حول قدرة الدولة على حماية رموزها السيادية، وأضعف ثقة المواطنين في أجهزتها، فأوجدت إصابة الرئيس صالح وابتعاده المؤقت عن المشهد السياسي فراغاً في السلطة، ما أدى إلى تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، وارتفاع وتيرة الضغوط لإيجاد تسوية سلمية تنقذ البلاد من الانهيار الشامل.

وفي هذا السياق، أعلن تكتل اللقاء المشترك وشركاؤه في 17 أغسطس 2011م، تشكيل "المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية"، كإطار سياسي جامع يمثل قوى الحراك الثوري، باستثناء حركة أنصار الله التي لم يتم إشراكها، ومشاركة رمزية محدودة لبعض فصائل الحراك الجنوبي ، وقد برّر اللقاء المشترك تشكيل المجلس الوطني باعتباره وسيلة لتفادي الانزلاق إلى صدام مسلح مع النظام، ولتهيئة الأرضية لتسوية سياسية تُجنّب البلاد الانهيار الكامل، وفي 12 سبتمبر 2011م فوّض الرئيس علي عبد الله صالح نائبه عبد ربه منصور هادي بممارسة صلاحياته الدستورية، بما يشمل توقيع المبادرة الخليجية والدخول في حوار مع القوى السياسية بشأن تنفيذها، إلا أن المعارضة وعلى رأسها تكتل اللقاء المشترك رفضت هذا التفويض، وأصرت على توقيع الرئيس شخصياً باعتباره المعني الأول بنقل السلطة، وفي 21 أكتوبر 2011م، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2014) بالإجماع ، داعياً فيه جميع الأطراف اليمنية إلى الالتزام بخطة الانتقال السياسي المستند إلى المبادرة الخليجية، ومؤكداً على ضرورة الإسراع في تنفيذها، وقد أوصى القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتكثيف جهوده لتسهيل هذا المسار، وتم تعيين جمال بن عمر مبعوثاً خاصاً لمتابعة تنفيذ المبادرة، وتعززت لاحقاً بإضافة "الآلية التنفيذية المزمنة"، التي وضعت جدولاً زمنياً دقيقاً وخطوات عملية لتنفيذ بنود الاتفاق، وتولت الإشراف عليها الأمم المتحدة وسفراء مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب دعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية ، مما حوّل المبادرة إلى إطار دولي معتمد لإدارة المرحلة الانتقالية، وإنهاء حالة الانسداد السياسي في البلاد، وفي سياق موازٍ للتطورات التي شهدتها الساحة السياسية اليمنية، عكس الحراك الجنوبي تحوّلاً نوعياً من خلال انعقاد "المؤتمر الجنوبي الأول" في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 2011م ، وهو الحدث الذي عُرف إعلامياً وسياسياً باسم "مؤتمر القاهرة"، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من الشخصيات الجنوبية البارزة، من بينها الرئيس الأسبق علي ناصر محمد الذي تم

انتخابه رئيساً لهيئة المؤتمر، إلى جانب تعيين حيدر أبو بكر العطاس نائباً أول، كما حضر المؤتمر شخصيات بارزة مثل الوزير الأسبق أحمد صالح عبيد، ومحمد علي أحمد، وآخرون من النخب السياسية والأكاديمية الجنوبية، وقد عكس هذا الحدث رغبة فاعلة لدى القيادات الجنوبية في إعادة صياغة الموقف السياسي الجنوبي في ضوء الأزمة الوطنية الشاملة، وتوحيد الرؤى تجاه مستقبل الجنوب في إطار المبادرات الوطنية والإقليمية الجارية آنذاك.

ثانياً: المرحلة الانتقالية بين التوافق السياسي وإخفاق التنفيذ.

في 23 نوفمبر 2011م، شهدت العاصمة السعودية الرياض حدثاً مفصلياً تمثل في توقيع الرئيس علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية، بحضور العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف بن راشد الزياني، ووفد من المعارضة اليمنية، إلى جانب وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان ممثلاً للدورة الحالية لمجلس التعاون، وعدد من المندوبين الدوليين والإقليميين، وقد حظي الاتفاق بترحيب إقليمي ودولي واسع، واعتبره الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما "فرصة حقيقية للشعب اليمني لتقرير مستقبله السياسي"، نظراً لما تضمّنه من خارطة طريق متكاملة تقوم على خمسة مبادئ أساسية وعشر خطوات تنفيذية تحدد ملامح الانتقال السلمي للسلطة.

ويرى الباحث أن هذه التطورات دفعت الأزمة اليمنية نحو مسار التسوية السياسية، إذ مثّلت المبادرة الخليجية استجابة ضرورية للانسداد السياسي وتصاعد حدة الانقسامات والصراعات المسلحة، ومع ذلك فإن المبادرة وآليتها التنفيذية لم تكن نابعة من توافق وطني حقيقي بين جميع المكونات اليمنية، وإنما جاءت كحل اضطراري فرضته ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد، ما جعلها تفتقر إلى القاعدة الشعبية الصلبة، خاصة في ظل تهميش بعض الأطراف الفاعلة، لا سيما الشباب المستقلين وفصائل الحراك الجنوبي، وهو ما انعكس لاحقاً في صعوبة تطبيق بنود الاتفاق وتعثّر المرحلة الانتقالية التي أعقبت التوقيع، ورغم أن المبادرة الخليجية ركزت على ضمان الانتقال السلمي للسلطة، إلا أنها لم تُعالج بشكل جذري الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدولة اليمنية، مثل ضعف مؤسسات الحكم، والانقسامات الحادة داخل المؤسسة العسكرية، واستشراء الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، إلى جانب التباينات المجتمعية العميقة، وهي عوامل كانت سبباً رئيساً في هشاشة النظام السياسي، كما فشلت قوى المعارضة في تقديم رؤية موحدة وشاملة للإصلاح السياسي، الأمر الذي أضعف من قدرتها على قيادة تحول ديمقراطي حقيقي.

في هذا السياق استطاع حزب الإصلاح تحويل الثورة من حراك شبابي مستقل إلى ساحة صراع بين القوى الحزبية التقليدية، وقد أسهم هذا التوجه في انحراف مسار الثورة باتجاه تسوية سياسية لم تحظَ بقبول قطاعات واسعة من الشباب المعتصمين، الذين رأوا في هذه التسوية التفافاً على أهدافهم، ومن جهة أخرى رفضت جماعة أنصار الله المبادرة الخليجية، واعتبرتها خيانة لأهداف الثورة ووسيلة لتوفير الحصانة للنظام السابق من المساءلة والمحاسبة، وأصدرت الحركة بياناً شديد اللهجة وصفت فيه المبادرة بأنها "انقلاب على دماء الشهداء ومبادئ الثورة، ومجرد محاولة لإعادة

إنتاج النظام بواجهة جديدة"، مؤكدةً التزامها بمواصلة النهج الثوري حتى "اجتثاث النظام القديم من جذوره" ، وفي 21 يناير 2012م، أقر مجلس النواب قانون الحصانة الذي نصت عليه المبادرة الخليجية، كما صادق على ترشيح عبد ربه منصور هادي كمرشح توافقي لرئاسة الجمهورية، وفي 7 فبراير أُطلقت الحملة الانتخابية بمشاركة الأطراف الموقعة على المبادرة، وبحضور لسفراء مجلس التعاون الخليجي وممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وفي 21 فبراير 2012م، توجه أبناء الشعب اليمني للمشاركة الفاعلة والتصويت لمرشح التوافق عبد ربه منصور هادي، كمرشح وحيد لمنصب رئيس الجمهورية لفترة انتقالية مدتها سنتين، وكانت النتائج كما يُبينها الجدول رقم (1) تتوافق من حيث المبدأ (كنتائج فقط) مع متطلبات النصوص الدستورية والقانونية، ولكنها قد عُدّت هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي على نقل السلطة، وعكست توافقاً سياسياً بين الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية، لكن في المقابل قاطع الحراك الجنوبي الانتخابات باعتبارها مفروضة ولم تعبر عن إرادة الجنوبيين ، وفقاً لما عبّر عنه عدد من المكونات الجنوبية حيث رأت فيها قوى الحراك الجنوبي استمرارية لهيمنة المركز على القرار السياسي، وفي هذا السياق أعلن المكتب الإعلامي لجماعة أنصار الله عن موقف الجماعة الرافض لهذه الانتخابات، وجاء في البيان الصادر عنهم "إن موقفنا من الانتخابات هو مقاطعتها مع أننا لن نفرض رأينا على أحد بالقوة، فهي ليست سوى انتخابات هزلية محصورة بين أحزاب معينة بعد أن تقاسمت السلطة بعيداً عن الشعب في حين ليست ديمقراطية ولا شرعية ومحسومة سلفاً" ، وقد عكس هذا الموقف حجم الفجوة بين العملية السياسية التي جرت تحت مظلة المبادرة الخليجية، وبين القوى التي اعتبرت نفسها خارج هذا التوافق، سواء بسبب استبعادها من المشهد، أو لرفضها طبيعة التسوية ذاتها، وبهذا تكون الانتخابات قد افتقدت إلى الزخم الشعبي الشامل، مما انعكس لاحقاً على محدودية شرعية المرحلة الانتقالية، وتعقيداً لمسار الانتقال السياسي في اليمن.

جدول رقم (1): يوضح عدد من أدلو بأصواتهم في انتخابات الرئيس التوافقي 2012م

عدد الناخبين في السجلات	نسبة المشاركة في الانتخابات	عدد الذين أدلو بأصواتهم في الانتخابات	عدد الأصوات الصحيحة	عدد من أدلو بأصواتهم للرئيس	نسبة التأييد للرئيس
10.243.364	% 65	6.660.093	6.651.166	6.635.192	%99.8

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات من عدد من المصادر والمراجع

في 25 فبراير 2012م، أدى الرئيس هادي اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، معلناً بدء المرحلة الانتقالية المحددة بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بفترة زمنية لا تتجاوز السنتين ، وكان من المفترض أن تُختتم هذه المرحلة بإجراء انتخابات رئاسية ونيابية في فبراير 2014م، وفي 27 فبراير سلّم الرئيس السابق السلطة رسمياً إلى نائبه هادي في أول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ الجمهورية اليمنية المعاصرة، وقد أُعطيت هذه الخطوة أهمية خاصة

من حيث رمزية انتقال السلطة إلى رئيس ينتمي إلى المحافظات الجنوبية، مما انعكس جزئياً على تهدئة الخطاب الانفصالي في تلك الفترة، ومع ذلك واجهت المرحلة الانتقالية منذ بداياتها تحديات جسيمة، أهمها الأداء الحكومي الضعيف، وغياب قيادة سياسية حاسمة قادرة على إدارة التباينات بين الأطراف المتصارعة، وقد أدى الانقسام الحزبي العميق إلى إضعاف ثقة المواطنين في العملية السياسية، كما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وتدهورت الأوضاع الأمنية بشكل متسارع، مما فاقم الاستقطاب السياسي والمجتمعي وأعاق إمكانية تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية.

يرى الباحث أن المبادرة الخليجية لم تحقق استقراراً طويل الأمد في اليمن، فقد ركزت على ترتيبات نقل السلطة دون معالجة جذور الأزمة البنيوية، وغياب مؤسسات رقابية فعالة، واستمرار الفساد والانقسامات الأمنية، كما أن اعتماد المبادرة على منح الضمانات السياسية للنظام السابق، بما في ذلك قد أثار سخطاً شعبياً واسعاً، لا سيما في أوساط القوى الشبابية التي رأت في هذه الضمانات التفافاً على مطالب الثورة، وإجهاضاً لمبدأ العدالة الانتقالية والمساءلة، ومن جهة أخرى فإن استبعاد مكونات رئيسية من المبادرة، وعلى رأسها حركة أنصار الله ومكونات الحراك الجنوبي، وعدم تمثيلهم بشكل فاعل في حكومة الوفاق الوطني، عزز شعور هذه القوى بالتهميش، وفتح الباب أمام تصعيد سياسي وأمني لاحق، واعتبروا أن الحكومة جاءت امتداداً لهيمنة القوى التقليدية، واستغلوا هذا الضعف لتعزيز نفوذهم السياسي والعسكري، في حين رأى الحراك الجنوبي أن القضية الجنوبية لم تُعالج بشكل جاد، وأن الحكومة لم تقدم أي ضمانات لحل عادل لقضايا الجنوب، وهو ما زاد من حدة التوتر وأسهم في تقويض المسار الانتقالي وتفجير الأزمة من جديد.

وفي هذا السياق، مثّل عودة القيادي الجنوبي محمد علي أحمد إلى اليمن بعد سنوات من الغياب حدثاً سياسياً لافتاً، نظراً إلى ارتباطه بإعادة ترتيب الوضع في المحافظات الجنوبية، وخصوصاً محافظة أبين، التي كانت في ذلك الحين تحت سيطرة "تنظيم القاعدة"، وقد اضطلع محمد علي أحمد بدور مهم في فتح قنوات التواصل مع عدد من مكونات الحراك الجنوبي في محاولة لصياغة موقف سياسي موحد بشأن مستقبل الجنوب ضمن إطار وطني جامع، وتُوجت هذه الجهود بانعقاد "المؤتمر الوطني لشعب الجنوب" في ديسمبر 2012م ، والذي شهد مشاركة واسعة وخرج بعدد من القرارات كان أبرزها تشكيل قيادة سياسية موحدة للحراك الجنوبي تمهيداً للمشاركة في العملية السياسية بما في ذلك الحوار الوطني الشامل، وقد تمثلت أهمية هذا التطور في أن "المؤتمر الوطني لشعب الجنوب" بات يمثل الكيان الرسمي الذي تم اعتماده لاحقاً لتمثيل الحراك الجنوبي ضمن فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية، خاصةً بعد تداول أنباء تفيد بأن هذا الكيان حظي بدعم غير مباشر من الرئيس هادي، وذلك بالنظر إلى العلاقة المناطقية التي تجمع بين هادي ومحمد علي أحمد وكلاهما من أبين.

وقد فسّر بعض المراقبين هذا التوجه باعتباره محاولة من السلطة لإعادة صياغة تمثيل القضية الجنوبية ضمن إطار الحوار الوطني بما يتوافق مع رؤيتها الخاصة، بعيداً عن المكونات الأكثر تشدداً

في مطالبها، مثل تلك التي تتبنى خيار فك الارتباط أو الاستقلال، ويُعد هذا التوجه محاولة لضبط إيقاع المشاركة الجنوبية في الحوار، من خلال تقديم مكون جنوبي أقل تصادمية وأكثر انفتاحاً على مشروع الدولة الاتحادية، وهو ما مثّل نقطة خلاف داخل مكونات الحراك، حيث اعتبرته بعض الفصائل محاولة لاحتواء مطالب الجنوب تحت غطاء التوافق الوطني دون تقديم ضمانات واضحة لمعالجة جوهر القضية الجنوبية.

المطلب الثالث أثر الانقسامات الداخلية والتجاذبات الحزبية في مؤتمر الحوار الوطني (2013 – 2014م).

أولاً: التهيئة السياسية لمؤتمر الحوار الوطني ودور الأحزاب في ترتيباته.

شكّل مؤتمر الحوار الوطني الشامل محطة محورية في مسار المرحلة الانتقالية الثانية المنبثقة عن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، واعتُبر أحد أبرز المحاولات لبناء تسوية سياسية شاملة تُنهي أزمات اليمن البنيوية المزمنة، فقد وفر المؤتمر الذي انطلق بدعم إقليمي ودولي غير مسبوق، فرصة فريدة أمام مختلف القوى السياسية والاجتماعية والمدنية للتخلي عن أدوات العنف والصراع المسلح، والانتقال إلى آليات سياسية قائمة على الحوار والتوافق الوطني، ضمن إطار يهدف إلى تأسيس دولة ديمقراطية حديثة قائمة على الشراكة والعدالة، وفي هذا السياق اضطلعت الأمم المتحدة بدور حيوي في تهيئة المناخ السياسي الملائم لإنجاح المؤتمر، من خلال جهود مبعوثها الخاص إلى اليمن آنذاك جمال بن عمر، الذي أشرف على سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع الأطراف اليمنية، من بينها لقاء خاص نُظم في مارس 2013م بإمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وضم عدداً من القيادات الجنوبية البارزة منهم علي ناصر محمد، وحيدر العطاس، وسالم صالح وغيرهم ، في مسعى لإقناع مكونات الحراك الجنوبي بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ومتوازناً للقضية الجنوبية ضمن مخرجات الحوار.

وفي إطار الإجراءات التمهيدية لمؤتمر الحوار، صدر القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 2012م بتشكيل "لجنة الاتصال" المعنية باتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر، تزامناً مع انطلاق المرحلة الانتقالية الثانية، وبناءً على البند (19) من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، دعا الرئيس هادي بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني، إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل يُمثل مختلف القوى السياسية والمجتمعية، بهدف التوصل إلى رؤية توافقية تعيد تأسيس النظام السياسي على أسس وطنية عادلة، وتضمنت أجندة المؤتمر قضايا استراتيجية كبرى تمحورت حول : صياغة دستور جديد عبر لجنة متخصصة يُعرض لاحقاً على الاستفتاء العام، وإصلاح بنية الدولة والنظام السياسي بما يكفل الحوكمة الرشيدة، ومعالجة القضية الجنوبية عبر حلول وطنية عادلة تحفظ وحدة اليمن وتستوعب خصوصياته الجغرافية والسياسية، والتعامل مع النزاع في محافظة صعدة من خلال آليات تحقق التوازن والاستقرار، كما شملت الأجندة ملفات إصلاح القضاء وتطوير

الإدارة والمالية العامة وتحقيق العدالة الانتقالية وتمكين المرأة وحماية حقوق الطفل، إلى جانب قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات، وقد كان للأحزاب السياسية دور محوري في مختلف مراحل المؤتمر، بداية من الإعداد والتحضير، مروراً بالمفاوضات، وصولاً إلى بلورة مخرجات الحوار الوطني وتمثّل هذا الدور في مشاركتها في المشاورات التمهيدية، وتقديم تصورات أولية لصيغة الحوار، وصياغة الأسس التنظيمية والقواعد الإجرائية للمؤتمر، بما في ذلك آلية التمثيل ونِسب المشاركة، وتحديد القضايا المدرجة على طاولة النقاش، ما يعكس مدى مركزية الأحزاب في صناعة القرار السياسي في تلك المرحلة المفصلية.

ومن أجل تنظيم عملية الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني الشامل وضمان التوازن في تمثيل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية، صدر القرار الجمهوري رقم (30) لسنة 2012م، بتشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للمؤتمر، وقد ضمت اللجنة في تشكيلها الأول 25 عضواً، قبل أن يُعدّل لاحقاً ليصل عددها إلى 31 عضواً ، بما يعكس السعي نحو تحقيق شمولية نسبية في تمثيل القوى والمكونات المشاركة، وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، وقد أُنيطت باللجنة الفنية مهام تنظيمية رئيسية تمثلت في: إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وتحديد محاوره، وصياغة مشروع النظام الداخلي المنظم لآليات الحوار وآدابه، وتحديد مكان انعقاد الجلسات، وترتيب الجوانب اللوجستية والمالية لضمان نجاح العملية الحوارية ، إلى جانب اللجنة الفنية تشكّلت لجان فرعية ذات طابع تحضيري أهمها لجنة التواصل: والتي أُوكلت إليها مهمة التهيئة السياسية والاجتماعية لانعقاد المؤتمر، من خلال التشاور مع مختلف الأطراف لضمان مشاركتها، وقد لعبت الأحزاب التقليدية خصوصاً المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، دوراً بارزاً في هذه اللجنة، عبر تقديم مقترحات حول آليات التمثيل وتوزيع الحصص، إلا أن هذه المشاركة لم تكن بمنأى عن الحسابات السياسية، إذ حاولت بعض الأحزاب استثمار وجودها في اللجنة للضغط من أجل تمثيل أوسع لحلفائها أو تقليص حصة خصومها السياسيين، وهو ما أدى إلى خلافات حول معايير التمثيل وأعاق الاتفاق السريع حول عدد من القضايا الجوهرية، مثل آلية التصويت واتخاذ القرار داخل المؤتمر.

وفي سياق الإعداد السياسي، تجلى تأثير الفاعلين الإقليميين والدوليين بوضوح، حيث ضغطت الأمم المتحدة عبر مبعوثها جمال بن عمر، على الأطراف للمضي في الحوار الوطني دون استكمال كافة المتطلبات التمهيدية التي نادت بها بعض القوى، ما أدى إلى انسحاب عدد من مكونات الحراك الجنوبي وممثلي شباب الثورة احتجاجاً على ما اعتبروه غياباً للضمانات السياسية، في المقابل سعت دول مثل السعودية والإمارات إلى احتواء جماعة أنصار الله وتقليص حجم النفوذ الإيراني ، فيما ظل غياب ضمانات التنفيذ الفعلي لمخرجات الحوار يشكل نقطة ضعف رئيسية أثّرت على مصداقية العملية السياسية برمتها، ولم تقتصر التحديات التي واجهت مؤتمر الحوار الوطني على الجوانب السياسية فحسب، بل امتدت لتشمل أبعاداً أمنية خطيرة أبرزها الهجوم

الإرهابي الذي وقع في ميدان السبعين في 21 مايو 2012م، والذي استهدف عرضاً عسكرياً للجيش اليمني وأسفر عن مقتل 96 جندياً، ما كشف بوضوح عن هشاشة الوضع الأمني في البلاد، بالتزامن مع العمليات العسكرية التي شنّها الجيش اليمني بمساندة الطائرات الأمريكية بدون طيار لاستعادة السيطرة على محافظة أبين وطرد عناصر تنظيم القاعدة منها، في واحدة من أعنف المعارك الأمنية التي شهدتها المرحلة الانتقالية، وقد دفعت هذه التطورات مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم (2051) في يونيو 2012م، والذي شدد على ضرورة الالتزام بخارطة الانتقال السياسي، ولوّح باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي طرف يُعرقل العملية السياسية .

وفي 6 أغسطس 2012م أعلنت اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار عن هيئتها القيادية، حيث جرى اختيار عبد الكريم الإرياني رئيساً، وراقية عبد القادر حميدان نائباً أول، وسلطان العتواني نائباً ثانياً، وأحمد عوض بن مبارك مقرراً، وأمل الباشا ناطقاً باسم اللجنة، ومن أبرز إنجازات اللجنة إعداد "النقاط العشرين"، وهي حزمة من الإجراءات المقترحة لبناء الثقة بين الأطراف السياسية، وضمان تهيئة بيئة سياسية وأمنية ملائمة لإنجاح الحوار الوطني وهدفت النقاط العشرون التي أقرتها اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني إلى تهيئة البيئة السياسية والأمنية الملائمة لإنجاح العملية الحوارية، كما سعت إلى تحفيز الأطراف غير الموقعة على المبادرة الخليجية – كالحراك الجنوبي وجماعة أنصار الله – للانخراط في التسوية السياسية الشاملة، وفي هذا السياق اتخذ الرئيس هادي خلال أغسطس 2012م، سلسلة قرارات جوهرية لإعادة هيكلة الجيش، في محاولة لإنهاء الانقسام داخل المؤسسة العسكرية وتعزيز سيطرة الدولة عليها، وقد لقيت هذه الخطوات معارضة شديدة من قبل أنصار الله، الذين اعتبروا قرارات الهيكلة جزءاً من "مشروع أمريكي" يهدف إلى فرض وصاية خارجية على الجيش اليمني، خاصة في ظل نقل ألوية الصواريخ إلى سلطة الرئيس، وهو ما فسروه كإجراء يهدف إلى تجريد الجيش من قدراته الاستراتيجية، ورداً على ذلك اتهم الرئيس هادي إيران بالوقوف وراء جماعات مسلحة تعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد، من خلال دعم لوجستي وإعلامي وتجنيد خلايا تجسسية .

إن غياب توافق حقيقي بين القوى السياسية والعسكرية أدى إلى تفاقم الأزمة، وخلق بيئة غير مستقرة ساهمت في تصعيد النزاعات لاحقاً، وبينما كان من المقرر أن ينطلق مؤتمر الحوار الوطني في أواخر 2012م، إلا أن انعقاده تأجل نتيجة اعتراض بعض المكونات السياسية على المشاركة، بسبب مخاوفها من غياب الضمانات الكافية لتنفيذ مخرجات الحوار، كما مثّلت الخلافات حول توزيع مقاعد المشاركة بين القوى السياسية والمجتمعية تحدياً رئيسياً، حيث أثارت هذه المسألة الكثير من الجدل والشكوك بشأن نوايا الأطراف المتنفذة ومدى التزامها بمبدأ الشراكة الوطنية، وأثارت مسألة عدالة التمثيل داخل المؤتمر جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية، نتيجة الاختلالات الواضحة في توزيع المقاعد بين القوى المشاركة، وقد أدى تصاعد الاعتراضات من قبل عدد من المكونات إلى اتخاذ قرار بتأجيل انعقاد

المؤتمر، بغرض استيعاب الأطراف غير الممثلة والبحث عن حلول توافقية للقضايا الخلافية، وذلك في محاولة لضمان نجاح العملية الحوارية وتحقيق أهدافها المتمثلة في معالجة القضايا الوطنية التي ظلّت دون حلول ناجعة لعقود.

ثانياً: التجاذبات الحزبية وانعكاسها على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

لقد واجه مؤتمر الحوار الوطني قبل انعقاده جملة من التحديات المركّبة، شملت أبعاداً سياسية وأمنية وإقليمية متشابكة، انعكست بصورة مباشرة على مسار المرحلة الانتقالية، ورغم أن المؤتمر مثّل فرصة نادرة لإعادة بناء الدولة وتحقيق قدر من التوافق الوطني، إلا أن استمرار الانقسامات بين الفاعلين السياسيين، وضعف الالتزام برؤية وطنية موحدة، قد أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وأسهم في دخول البلاد لاحقاً في دوامة جديدة من الصراعات والانهيارات المؤسسية، فعند إصدار الرئيس هادي لسلسلة من القرارات الجمهورية في 2013م، والتي هدفت إلى تنظيم عمل المؤتمر، سارعت الأحزاب السياسية الكبرى إلى توظيف هذه القرارات لتعزيز نفوذها داخل العملية الحوارية، فعلى سبيل المثال، مع صدور القرار الجمهوري رقم (5) لسنة 2013م، بشأن إنشاء الأمانة العامة لمؤتمر الحوار، وتعيين أحمد عوض بن مبارك أميناً عاماً لها، وأفراح عبد العزيز الزوبة نائباً أول، وياسر الرعيني نائباً ثانٍ ، شهدت الأمانة العامة منذ بدايتها تنافساً حاداً بين الأحزاب المختلفة حول الهيمنة على مفاصلها الإدارية والفنية، باعتبارها الذراع التنفيذي لجدول أعمال الحوار وآلية التنسيق بين الفرق المشاركة، ففي هذا الإطار، سعت الأحزاب التقليدية إلى استثمار موقع الأمانة العامة من أجل التأثير في جدول الأعمال، وترتيب أولويات النقاش، وتوجيه مسارات الحوار.

وفي 16 مارس 2013م، صدر القرار الجمهوري رقم (10) لسنة 2013م، متضمناً النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني والذي حدد القواعد الإجرائية وآليات اتخاذ القرار داخل المؤتمر ، ورغم أن هذا القرار كان يُفترض أن يشكل إطاراً تنظيمياً حيادياً لضمان عملية حوارية متوازنة، إلا أن الأحزاب السياسية الكبرى سارعت إلى الدفع باتجاه تعديل بعض بنوده، خاصة ما يتعلق بآليات التصويت، بغية التحكم في مخرجات الحوار بما يخدم مصالحها السياسية، ويحول دون تمرير قرارات لا تتماشى مع توازناتها، وقد تحوّلت عملية تحديد آلية اتخاذ القرار إلى ساحة صراع سياسي بين المؤتمر والإصلاح، حيث سعى كل طرف إلى فرض شروط تصويت صارمة تحول دون تمكين خصومه من تمرير توصيات حساسة، خصوصاً في ما يتعلق بإعادة هيكلة النظام السياسي أو المؤسسة العسكرية، بذلك أصبحت آلية اتخاذ القرار محكومة بتوازنات القوى، وليست نابعة من رغبة جماعية في التوافق الوطني، وفي اليوم نفسه صدر القرار الجمهوري رقم (11) لسنة 2013م، الذي حدد التشكيلة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، متضمناً 565 عضواً يمثلون طيفاً واسعاً من القوى السياسية والمجتمعية، ووفقاً لتوصيات اللجنة الفنية، جرى توزيع المقاعد على أساس تمثيل الجنوب بنسبة لا تقل عن 50% وتمثيل النساء بنسبة 30% والشباب

بنسبة 20% من كل المكونات المشاركة ، وذلك بهدف تعزيز الشمولية والمشاركة المتوازنة، إلا أن التباينات الأيديولوجية والاصطفافات الحزبية الحادة، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية، قد حوّلت مؤتمر الحوار الوطني إلى ساحة تنافس مفتوحة بين الفاعلين السياسيين ما انعكس سلباً على متانة التوافقات التي تم التوصل إليها لاحقاً، وأدى إلى هشاشة مخرجات المؤتمر، لا سيما في القضايا ذات البعد السيادي مثل شكل الدولة، وتقسيم السلطات، والعدالة الانتقالية، ويُبيّن الجدول رقم (2) توزيع مقاعد مؤتمر الحوار الوطني.

جدول رقم (2) مُمثلي الفعاليات السياسية والاجتماعية في مؤتمر الحوار الوطني 2013 – 2014م

م	المكون	المقاعد	النسبة	م	المكون	المقاعد	النسبة
1	تنظيم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه	112	%19.82	9	الحراك الجنوبي	85	%15.04
2	حزب التجمع اليمني للإصلاح	50	%8.85	10	أنصار الله	35	%6.19
3	الحزب الاشتراكي اليمني	37	%6.55	11	حزب الرشاد اليمني	7	%1.24
4	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	30	%5.31	12	تنظيم العدالة والبناء	7	%1.24
5	اتحاد القوى الشعبية	4	%0.71	13	قائمة رئيس الجمهورية	66	%11.68
6	حزب الحق	4	%0.71	14	منظمات المجتمع المدني	40	%7.08
7	التجمع الوحدوي اليمني	4	%0.71	15	النساء	40	%7.08
8	المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية	4	%0.71	16	الشباب	40	%7.08
					الإجمـــــالـي	565	%100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات من وثيقة مؤتمر الحوار الوطني

وفي 17 مارس صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (12) لسنة 2013م، بتشكيل هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتي أُنيطت بها مهام إدارة الجلسات وتنسيق أعمال المؤتمر بما يضمن السير المنتظم لفعالياته وتحقيق الأهداف المرجوة منه ورغم أن هذه الخطوة اتخذت طابعاً تنظيمياً ظاهرياً، فإنها في الواقع حملت دلالات سياسية عميقة، إذ شكّل تشكيل هيئة الرئاسة ساحة أخرى للصراع بين الأحزاب الرئيسة، لا سيما بين حزب المؤتمر واللقاء المشترك، اللذين سعيا إلى ترسيخ نفوذهما في الهيئات القيادية للمؤتمر، بغية التأثير في جدول الأعمال، وآليات اتخاذ القرار، ومخرجات الحوار النهائية، وعلى توزيع المهام داخل فرق العمل، فقد برزت تساؤلات حول مدى عدالة التوزيع، لا سيما مع تركيز المهام الأكثر حساسية – مثل صياغة القضايا الدستورية – في فرق محددة، ما أتاح لبعض الأحزاب نفوذاً غير متناسب في توجيه مخرجات المؤتمر، فرغم تأكيد المادة الثالثة من قرار إنشاء اللجنة الفنية على ضرورة إشراك جميع الأطراف في مناقشة القضايا

الجوهرية، إلا أن الواقع كشف عن محاولات أحزاب اللقاء المشترك فرض سيطرتها على اللجان الأكثر تأثيراً، ما زاد من الشكوك حول نزاهة العملية الحوارية وقدرتها على بناء توافق وطني حقيقي، وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الحوار كان قد اعتمد هيكلة محورية تضمنت تسعة محاور رئيسية، توزعت فيها العضوية بحسب جدول رقم (3) التفصيلي الذي يمثل مختلف القوى والمكونات المختلفة .

جدول رقم (3): توزيع أعضاء مؤتمر الحوار الوطني على فرق قضايا الحوار الوطني

م	قضايا مؤتمر الحوار الوطني	عدد الأعضاء	م	قضايا مؤتمر الحوار الوطني	عدد الأعضاء
1	القضية الجنوبية	40	6	أسس بناء الجيش والأمن	50
2	قضية صعدة	50	7	بناء الدولة	55
3	المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية	80	8	الحكم الرشيد	50
4	استقلالية الهيئات ذات الخصوصية	80	9	الحقوق والحريات	80
5	التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة	80	**الإجمـــــالـي**		**565**

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات من وثيقة مؤتمر الحوار الوطني

انطلق مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 18 مارس 2013م، بمشاركة مختلف القوى السياسية والمجتمعية، وبحضور أطراف إقليمية ودولية، من بينها مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، وسفراء الدول العشر الراعية للعملية الانتقالية في اليمن ، وقد عُلّقت آمال كبيرة على هذا المؤتمر باعتباره إطاراً توافقياً لإعادة صياغة مستقبل الدولة اليمنية ومعالجة القضايا الوطنية العالقة، وعلى رأسها القضية الجنوبية وقضية صعدة، إضافة إلى إعادة بناء نظام حكم يقوم على أسس الشراكة السياسية والاستقرار الوطني، غير أن مخرجات المؤتمر لم تترجم إلى حلول مستدامة للأزمة، بل كشفت عن خلل بنيوي في أداء الأحزاب السياسية اليمنية، سواء في إدارتها للملفات الوطنية أو في تعاطيها مع التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد، ففي حين سعت بعض الأحزاب إلى تعزيز نفوذها من خلال التحكم بآليات الحوار، اتسمت مواقف أخرى بالتردد أو التكيّف المرحلي تبعاً لمتغيرات المشهد السياسي، وفي هذا السياق برزت تحديات عدة أثرت على مسار العملية السياسية.

وفي 2 يونيو 2013م صدر القرار الجمهوري رقم (41) لسنة 2013م، بشأن تشكيل "لجنة التوفيق" ضمن مؤتمر الحوار الوطني، وعلى الرغم من أهمية هذه اللجنة في تنظيم وتيسير أعمال المؤتمر، فإن الباحث يذهب إلى أن تشكيلها لم يكن نتيجة لسير طبيعي للعملية الحوارية، بل استجابة لتصاعد التوترات السياسية بين الأطراف المشاركة، وهو ما يدل على أن الحوار لم يكن يسير بانسيابية توافقية، بل ظل محكوماً بتجاذبات وصراعات حزبية عميقة، فرضت الحاجة إلى آليات

موازية لضبط الخلافات وضمان استمرارية المؤتمر، وقد نصّت الفقرة الثانية من القرار الجمهوري رقم (41) لسنة 2013م على المهام والمسؤوليات المنوطة بلجنة التوفيق، والتي شملت : التوفيق بين أعضاء المجموعات في القضايا المختلف فيها وتقديم مقترحات لحل الخلافات، التشاور مع الأعضاء والمكونات في قضايا الخلاف لإيجاد رأي توفيقي، التنسيق بين مخرجات فرق العمل المختلفة، متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر والتأكد من التزام الجهات المعنية بها بعد انتهاء أعماله.

المطلب الرابع تأثير التدخلات الخارجية على خيارات الأحزاب واستقلال القرار السياسي واتفاق السلم والشراكة.

أولاً: أشكال التدخلات الخارجية وأثرها في تعميق الانقسامات الحزبية قبيل 2014م.

كان من المفترض أن تُختتم جلسات مؤتمر الحوار الوطني في سبتمبر 2013م، إلا أن تعقيد الملفات المطروحة، كمسألة النظام الفيدرالي، أدى إلى تمديد أعماله حتى يناير 2014م ، لم يكن هذا التمديد مجرد نتيجة لصعوبة القضايا المطروحة للنقاش، بل عكس بصورة واضحة عجز الأحزاب والتنظيمات السياسية عن التوصل إلى حلول توافقية حقيقية، في ظل انقسام حاد حول شكل الدولة المستقبلية، فقد برز الخلاف جلياً بشأن تقسيم اليمن إلى أقاليم اتحادية، حيث تمسّك كل طرف بتصور يخدم مصالحه الجغرافية والسياسية، دون مراعاة للاحتياجات الموضوعية لبناء دولة مستقرة تقوم على أسس العدالة والمواطنة المتساوية، وقد بلغ هذا الانسداد السياسي ذروته بانسحاب مكوّن الحراك الجنوبي من المؤتمر في 27 نوفمبر 2013م وهو ما شكّل مؤشراً خطيراً على تعثر مسار الحوار الوطني وتراجع فرص الوصول إلى إجماع وطني جامع حول قضايا مصيرية، في مقدمتها شكل الدولة ونمط إدارتها.

ولقد مثّلت وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي أُعلن عنها رسمياً في 10 يناير 2014م، نقطة تحوّل بارزة في سياق المرحلة الانتقالية، إذ صيغت الوثيقة كخارطة طريق شاملة لمعالجة القضايا البنيوية التي عانى منها النظام السياسي لعقود، مثل الفيدرالية، العدالة الانتقالية، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وقد مثّل التوقيع على الوثيقة في 25 يناير من السنة ذاتها، بحضور رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي والمبعوث الأممي جمال بن عمر، لحظة احتفالية عبّرت عن توافق سياسي غير مسبوق بين المكونات الحزبية والاجتماعية، وعكست في ظاهرها رغبة جماعية في تأسيس نظام سياسي يضمن الشراكة والتعددية، غير أن هذا التوافق النظري لم يُترجم إلى نتائج عملية، إذ سرعان ما ظهرت تحديات جوهرية تهدد بتقويض الوثيقة ومضامينها، فالإشكال لم يكن محصوراً في محتوى المخرجات، بل تركز في غياب آليات تنفيذية مُلزمة، فضلاً عن الضعف المؤسسي للدولة وعدم وجود ضمانات سياسية أو دستورية تحمي مبدأ الالتزام بتنفيذ ما ورد في الوثيقة، كما اتسمت بعض البنود بالغموض وعدم التوافق، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة الفيدرالية المقترحة، وعدد الأقاليم، والصلاحيات التي سيتم تفويضها لها، وهو ما فتح الباب أمام تفسيرات متباينة واستقطابات حادة بين القوى السياسية، انعكست في تصاعد الصراعات حول مستقبل الحكم وشكل الدولة.

في فبراير 2014م، شهدت العاصمة اللبنانية بيروت اجتماعاً مهماً ضم عدداً من أبرز القيادات الجنوبية في الخارج ، من بينهم الرئيس الأسبق علي ناصر محمد، ونائب الرئيس الأسبق علي سالم البيض، ورئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي حسن أحمد باعوم، بالإضافة إلى قيادات شبابية ودينية وحقوقية وقد هدف اللقاء إلى توحيد الرؤى السياسية لفصائل الحراك الجنوبي وتنسيق موقف موحد من مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها، خاصة فيما يتعلق بالقضية الجنوبية، حيث تم التأكيد على رفض التقسيم الفيدرالي المقترح والمطالبة بحل خاص يستند إلى الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير المصير، ونرى أن إعلان مخرجات الحوار، رغم ما حمله من مضامين توافقية شكلية، لم يتمكن من تجاوز الانقسامات البنيوية العميقة التي يعاني منها المجتمع اليمني، لا سيما في ظل غياب الضمانات التنفيذية والتمثيل المتوازن للمكونات الفاعلة، كما أن استمرار منطق الإقصاء السياسي قد زاد من تعقيد المشهد، وأسهم في تعميق أزمة الثقة بين القوى المختلفة، مما أفسح المجال أمام تصعيد سياسي وأمني ساهم بشكل مباشر في تفكك مؤسسات الدولة في وقت لاحق.

وفي ظل هذه التوترات، كان اليمن يتجه نحو مسار مزدوج من الفوضى الأمنية والانقسام السياسي، حيث شنت القوات الحكومية في 4 مايو 2014م حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة في محافظة شبوة، ما أكد أن التهديدات الأمنية باتت متشابكة ولا تقتصر على الصراع السياسي، وفي الوقت ذاته تمكنت جماعة أنصار الله من منع أي تمدد للفوضى الأمنية، لتُحقق في 8 يوليو 2014م، تقدم ملموس ونوعي على محافظة عمران ، الأمر الذي منح الجماعة بُعداً جديداً في مواجهة التحديات المخلة باستقرار البلاد، إلا أن إصرار الحكومة على اتخاذ قراراً برفع الدعم عن المشتقات النفطية في 30 يوليو 2014م ، قد أدى إلى موجة من الغضب الشعبي نتيجة ارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع المعيشية، وبدا أن الأزمة الاقتصادية تحولت إلى ورقة سياسية، وخرجت الجماهير المطالبة بإسقاط الجرعة والحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها، إلا أن الاحتجاجات سرعان ما خرجت عن طابعها السلمي وتحولت إلى اعتصامات مسلحة في محيط العاصمة صنعاء، وهو ما شكّل ضغطاً مركباً على الحكومة الانتقالية، التي بدت عاجزة عن صياغة استراتيجية فعّالة للخروج من الأزمة، مما مهد الطريق لتطورات دراماتيكية لاحقة أسهمت في انهيار العملية الانتقالية برمتها.

ثانياً: اتفاق السلم والشراكة: انعكاس التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل موازين القوى.

مع تصاعد وتيرة التصعيد العسكري في العاصمة صنعاء خلال سبتمبر 2014م، تحولت المدينة إلى ساحة مفتوحة للمواجهة بين جماعة أنصار الله والقوات الحكومية، حيث اندلعت الاشتباكات في مناطق استراتيجية، غير أن المفارقة اللافتة تمثلت في عجز القوات الحكومية عن تقديم مقاومة فاعلة، الأمر الذي أدى إلى ثورة 21 سبتمبر 2014م، وتبع ذلك انهيار فعلي لحكومة الوفاق الوطني، وقد شكّل هذا الحدث نقطة مفصلية أنهت فعلياً مسار الدولة الانتقالية الذي أُسس في أعقاب المبادرة الخليجية، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من الفوضى السياسية والصراع المفتوح على السلطة، في هذا السياق سارع المبعوث الأممي جمال بن عمر إلى إجراء مشاورات مع قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي، وقد تمخضت هذه التحركات عن توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليوم نفسه (21 سبتمبر 2014م)، تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم إقليمي ودولي

واسع شمل دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إيران ، ورغم توقيع معظم القوى السياسية على الاتفاق، فإن المشاركة الفعلية لهذه القوى في صياغته كانت محدودة، إذ بدأ واضحاً أن الاتفاق جاء لتكريس الوضع الجديد الذي فرضته إرادة الجماهير الغاضبة، أكثر من كونه تسوية حقيقية تعكس توازناً سياسياً، وقد رفض كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الرشاد اليمني التوقيع على الاتفاق ، معلنين اعتراضهم على الصيغة المفروضة من قبل أنصار الله وغياب الضمانات التنفيذية، ولقد كشف هذا الرفض الجزئي، والانقسام الحاد بين القوى السياسية، عن هشاشة الاتفاق وعدم قابليته للصمود، فلم تمضِ فترة طويلة حتى أعلن الرئيس عبد ربه منصور هادي أن جماعة أنصار الله لم تلتزم ببنود الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بانسحابهم من صنعاء وتسليم مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى انهيار الاتفاق فعلياً، وعلى العكس من ذلك تمكنت جماعة أنصار الله من مواصلة الحفاظ على الأمن، إلا أن الأزمة تعمقت أكثر بين الفرقاء السياسيين.

ورغم توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي استوعب مطالب أنصار الله، لا سيما فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية، وتمثّل ذلك بتعيين مستشارين سياسيين للجماعة، إضافة إلى تمثيل الحراك الجنوبي إسوةً بالإصلاح والاشتراكي والناصري الذي تم تعيينهم منذ 2012م ، إلا أن مسار التنفيذ واجه عقبات مبكرة، فقد تم تكليف الدكتور أحمد عوض بن مبارك بتشكيل الحكومة الجديدة، غير أن جماعة أنصار الله رفضت ذلك التعيين واعتبرته لا ينسجم مع توافقات المرحلة، مما دفعه إلى الاعتذار عن المهمة، لتعود البلاد مجدداً إلى مربع التأزيم السياسي، وبسبب تعثّر تشكيل الحكومة، تم في أكتوبر 2014م، تكليف خالد محفوظ بحاح بتشكيل حكومة شراكة وطنية، وهي خطوة قوبلت بترحيب من أنصار الله، واعتُبرت محاولة جديدة لتحقيق التوافق السياسي بعد سقوط صنعاء وبالتزامن مع هذا التحوّل، نشطت بعض الفصائل الجنوبية في إعادة ترتيب صفوفها، حيث أعلن في أكتوبر 2014م، كل من "المجلس الأعلى للثورة السلمية لتحرير واستقلال الجنوب" بقيادة علي سالم البيض، و"المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير واستقلال الجنوب" بقيادة حسن باعوم تشكيل كيان سياسي موحّد تحت مسمى "المجلس الأعلى للحراك الثوري السلمي لتحرير واستقلال الجنوب"، وتم خلال الاجتماع تسمية البيض رئيساً شرعياً للجنوب، وتعيين حسن باعوم رئيساً للمجلس الجديد، وصالح يحيى سعيد نائباً له.

في تلك المرحلة عكست هذه الخطوة تصاعد الحراك الجنوبي، في وقت كانت تشهد فيه الساحة السياسية اليمنية تحولات جذرية بفعل مخرجات اتفاق السلم والشراكة، الذي عبّر عن إعادة توزيع السلطة بين القوى السياسية والعسكرية الصاعدة بعد سقوط صنعاء، وكرّس واقعاً جديداً في معادلة الحكم، حيث تم الاتفاق على توزيع الحقائب الوزارية كالتالي: تسع حقائب للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وتسع أخرى لأحزاب اللقاء المشترك وشركائهم، وست حقائب لكل من أنصار الله والحراك الجنوبي ، ولم يكن هذا التوزيع مجرد تعديل وزاري، بل كان اعترافاً رسمياً بتحوّل ميزان القوى، من خلال إدماج أنصار الله والحراك الجنوبي لأول مرة كأطراف رسمية في السلطة التنفيذية، غير أن هذه الترتيبات رغم طابعها التشاركي، لم تترجم إلى تنفيذ فعلي، حيث شُكّلت حكومة

خالد بحاح في نوفمبر 2014م، دون الالتزام الكامل ببنود الاتفاق، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية ، وقد مثّل ذلك انتهاكاً مبكراً لبنود الاتفاق ودليلاً واضحاً على افتقار العملية السياسية لضمانات حقيقية تفرض تنفيذ التزاماتها، وكان من المفترض أن يشكّل اتفاق السلم والشراكة أرضية مشتركة لإزالة التوترات الأمنية، وبسط سلطة الدولة، وإيجاد آلية مناسبة لنزع السلاح وغيرها من الترتيبات القانونية والاقتصادية، غير أن معظم هذه البنود ظلت حبراً على ورق، ومع تصاعد التوتر بدأ المؤتمر الشعبي العام وتحديداً الجناح الموالي للرئيس السابق بالاعتراض على تشكيل الحكومة مُعلناً سحب وزرائه من حكومة بحاح احتجاجاً على ما وصفه بعدم التشاور المسبق بشأن التشكيلة الحكومية، وهو ما اعتُبر دليلاً إضافياً على هشاشة التوافق السياسي، وتعمّق الانقسامات داخل الكيانات السياسية نفسها، مما مهّد لاحقاً لانهيار تجربة الشراكة ودخول البلاد في مرحلة من الصراع المفتوح، وجاءت خطوة الانسحاب في سياق أوسع، حيث تم إقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي من منصبه كنائب لرئيس المؤتمر وأمينه العام من قبل قيادة المؤتمر، في خطوة اعتُبرت انقلاباً تنظيمياً ذا دلالات سياسية حادة، خصوصاً في ظل تقاطعها مع ضغوط دولية متصاعدة، وقد جاء هذا الإجراء بينما كانت عقوبات دولية وشيكة تصدر من مجلس الأمن بحق علي عبد الله صالح، وفي خضم هذا الصراع عبّر السفير الأمريكي عن موقف غير مسبوق حين وضع مهلة محددة لمغادرة الرئيس السابق اليمن، وهي سابقة تشير إلى حجم التدخلات الدولية المباشرة في الشأن اليمني آنذاك، كما أظهر أنصار الله بدورهم تحفظاً متزايداً تجاه حكومة بحاح، ولم يقدموا أسماء ممثليهم لأنهم يرون أن الحكومة لم تلتزم بالشروط المتفق عليها في اتفاق السلم والشراكة الوطنية، إن اتفاق السلم والشراكة لم يكن في جوهره سوى لحظة هدنة تكتيكية، عكست انعدام الثقة بين الأطراف، حيث استمر منطق القوة كوسيلة لإعادة هندسة السلطة، فرغم أن الحكومة الجديدة كانت تضم ممثلين عن مختلف الأطراف السياسية، إلا أن الواقع السياسي المضطرب أفشل أي محاولة فعلية لإرساء الاستقرار، وقد أظهرت هذه التطورات فشل الأطراف السياسية، ولا سيما الأحزاب التقليدية، في حماية المسار الانتقالي، إذ انشغلت بالصراعات البينية والانقسامات الداخلية، بدلاً من تشكيل جبهة وطنية تحفظ الدولة من التفكك، كما كشف الواقع عن ضعف بنيوي في أداء الأحزاب.

الخاتمة

لقد مثّل عام 2011م، نقطة تحوّل حاسمة في مسار الدولة اليمنية الحديثة، إذ كشفت أحداثه عن هشاشة البنية السياسية التي تأسست بعد الوحدة، وعن عمق الأزمة البنيوية التي ظلت كامنة داخل النظامين السياسيين والحزبيين. فقد أسهم الاحتقان السياسي والاجتماعي، وتراكم مظاهر الفساد وضعف مؤسسات الدولة، في تفجّر الثورة الشبابية التي سرعان ما تحولت إلى ساحة تنافس حزبي وصراع على النفوذ، بدل أن تكون مشروعاً وطنياً جامعاً للتغيير، وأظهرت مواقف الأحزاب السياسية خلال تلك المرحلة مدى تأثرها بالانقسامات الأيديولوجية والمصالح الضيقة، وهو ما انعكس لاحقاً في مسار مؤتمر الحوار الوطني (2013–2014م)، حيث عجزت القوى السياسية عن بلورة رؤية موحدة لمستقبل الدولة، وقد أسهمت التدخلات الخارجية، والانقسامات الداخلية داخل

الأحزاب، في إضعاف عملية الحوار وتحويلها إلى ساحة لتقاسم النفوذ لا لبناء توافق وطني حقيقي.

أولاً: النتائج

إن الأحزاب اليمنية فشلت في إدارة المرحلة الانتقالية عقب 2011م، إذ انشغلت بصراعات داخلية وتقاسم المناصب، ولم تقدّم مشروعاً وطنياً جامعاً، هذه النتيجة تعكس طبيعة الأزمة البنيوية في الحياة الحزبية اليمنية، حيث غلبت المصالح الفئوية على المصلحة العامة، ويؤكد ذلك انهيار الثقة الشعبية بالأحزاب، وظهور جماعات مسلّحة اُعتبرت بديل واقعي لغياب الدور الوطني للأحزاب.

لم تُنفَّذ النقاط العشرين والإحدى عشرة، التي كانت شرطاً لتهيئة أجواء إنجاح الحوار الوطني، ما أسهم في تغذية الغبن السياسي لدى الجنوب، وأن فشل التنفيذ كشف هشاشة الالتزام السياسي، وأثبت أن الحوار الوطني افتقر للآليات الملزمة، الأمر الذي جعل مخرجاته أقرب إلى توافق نظري لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي.

إن اتفاق السلم والشراكة الوطنية جاء نتيجة لتوازنات سياسية تشكّلت في ظل ضغوط شعبية وأمنية معقدة، ما أدى إلى انقسام في المواقف الحزبية وأضعف مسار العملية الانتقالية.

الأحزاب السياسية عجزت عن مواجهة التبعية الإقليمية والتدخلات الدولية، فباتت مواقفها انعكاساً للاستقطابات الخارجية أكثر من كونها معبرة عن المصلحة الوطنية، إن هذا العجز جعل القرار الوطني مرتهناً إلى الخارج، وأفقد الأحزاب استقلاليتها، الأمر الذي ساهم في تكريس الصراع وتوسيع الهوة بين القوى السياسية والمجتمع.

أثبتت التجربة أن المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني لم يشكّلا مدخلاً لبناء دولة مستقرة، بل تحوّلا إلى محطة مؤقتة سرعان ما انهارت أمام ضغط السلاح والانقسامات، أن غياب الضمانات التنفيذية، وضعف الدولة، وانقسام الأحزاب، جعل كل اتفاق مجرد إطار شكلي مهد لانزلاق اليمن نحو الفوضى والانهيار.

ثانياً: التوصيات

إعادة تعريف دور الأحزاب السياسية من خلال مراجعة بنيتها التنظيمية وبرامجها، لتتحول من أدوات للصراع إلى أدوات للعمل الوطني الجامع.

الالتزام بآليات تنفيذية واضحة لأي اتفاق سياسي مستقبلي، بحيث تكون مرفقة بضمانات وطنية ودولية ملزمة، تمنع الأطراف من التنصل.

بناء جيش وأجهزة أمنية وطنية موحدة بعيدة عن الولاءات الحزبية والمناطقية، باعتبارها الضامن الأساسي لاستقرار الدولة وتنفيذ أي اتفاق سياسي.

تحييد التدخلات الإقليمية والدولية عبر موقف وطني موحد يضع المصلحة العليا فوق أي أجندات خارجية.

تعزيز الثقة بين القوى السياسية والمجتمع من خلال تبني برامج تنموية وخدمية، وليس الاكتفاء بالشعارات السياسية أو تقاسم السلطة.

إعطاء الحراك الجنوبي والقوى الجديدة تمثيلاً حقيقياً في العملية السياسية، بما يعالج جذور المظالم ويمنع عودة الصراعات.

الاستفادة من تجربة الحوار الوطني كقاعدة للتوافق، مع مراجعة الأخطاء التي رافقت تنفيذه، وإعادة تفعيل المخرجات الممكنة ضمن إطار وطني جامع.

قائمة المصادر والمراجع

[1] "اتفاق السلم والشراكة الوطنية"، النص الكامل عبر إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، 21 سبتمبر/أيلول 2014، https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.

org/files/YE_140921_PeaceNationalPartnershipA greement_en.

[2] "اليمن: حكومة بحاح تؤدي اليمين رغم اعتراض الحوثيين"، موقع بي بي سي عربي، 9 نوفمبر 2014م، متاح على رابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/11/141109_yemen_new_government_sowrn

[3] أحلام محمد القيزل، الحركة الحوثية في اليمن، دراسة في الفكر والممارسة السياسية، كلية التجارة والاقتصاد، – صنعاء، 2013م.

[4] أحمد إد علي، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما على الانتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة، العدد 36، يناير 2019م.

[5] احمد الزرقة، اليمن: اتفاق على توزيع الحقائب الوزارية "اللقاء المشترك" يرفض المشاركة، جريدة الأخبار، 27 أكتوبر 2014م، تاريخ الدخول 17 مارس 2025م، متاح على رابط: https://www.al-akhbar.com/node/40333

[6] أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع، مكتبة مجلة البيان – الرياض، ط 1، 2014م.

[7] أحمد جمال جواس، القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني: قراءة في عناصر العملية التفاوضية، مجلة قضايا سياسية، العدد 78، 30 سبتمبر 2024م. ومتاح على رابط: https://pissue.iq/index.php/pissue/article/download/476/416/1276

[8] أحمد محمد الأصبحي، مسار التسوية السياسية في اليمن، تاريخ الدخول 2024/12/16م متاح على رابط https://assecaa.org

[9] أسامة علي طنين، السياسة السعودية تجاه اليمن بين الثورة والعاصفة، المخا للدراسات الاستراتيجية – تعز، الطبعة الأولى، 2023م.

[10] أسرى إيهاب حافظ العزيزي وأخرون، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011 – 2022)، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 9 أغسطس 2022م.

[11] الأمم المتحدة، مجلس الأمن – قرار رقم 2014، متاح برابط: https://www.diplomatie.gouv.fr

[12] أنس زكي، مؤتمر لجنوبيي اليمن في القاهرة، الجزيرة نت، 21 نوفمبر 2011م، تاريخ الدخول 4 مايو 2025م، متاح على رابط: https://www.aljazeera.net/news/2011/11//21

[13] إيريك روبنسون وأخرون، رفض التطرف العنيف في اليمن؟، تقرير عن مؤسسة RAND سانتا مونيكا – كاليفورنيا، 2017م.

[14] تسلسل زمني لأحداث اليمن منذ اندلاع الثورة، اليمن خرج من صراع إلى صراع، الجزيرة نت، تاريخ الدخول 6 يناير 2025م، متاح على رابط: https://www.aljazeera.nat/news/201%/4/10/2

[15] توفيق الجند، تاريخ الأحزاب اليمنية من الكفاح المسلح إلى القمع المسلح، مركز الدراسات الاستراتيجية – صنعاء، 2022م.

[16] الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، مؤتمر الحوار الوطني الشامل – صنعاء، 2014م.

[17] جهاد عبد الرحمن صالح، واقع الحياة السياسية والحزبية في اليمن بين عامي 2011– 2015م، دراسة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث – لندن، 2016م.

[18] جيني هيل وبيتر سلزبري وأخرون، اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، تشاتام هاوس المعهد الملكي – لندن، 2013م.

[19] حزب "صالح" يرفض تشكيل حكومة كفاءات اليمن، القدس العربي، 30 أكتوبر 2014م، تاريخ الدخول 18 مارس 2025م، متاح على رابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%AD%D-8%B2%D8%A8

[20]حسن أبو طالب، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية – القاهرة، ع 184، مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية والسياسة، مؤسسة الأهرام، ابريل 2011م.

[21]خالد احمد الرماح، الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق، تقارير مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة، 24 فبراير 2014م.

[22]دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجاً)، جامعة النهرين – بغداد، 2016م.

[23]سلطان على حسن، الأزمة اليمنية (2011–2020) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – عمان، 2020م.

[24]عادل الأحمدي، 10 سنوات لمحاولات "الحراك الجنوبي" اليمني: من ناصر النوبة إلى عيدروس الزبيدي، العربي الجديد، 30 مايو 2017م، تاريخ الدخول 11 أبريل 2025م، متاح على رابط: https://www.alaraby.co.uk/10%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%

[25]عادل صالح النعامي، "العوامل المؤثرة في الأزمة السياسية اليمنية: دراسة تحليلية للفترة 2011 – 2020م، رسالة ماجستير، الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا – صنعاء، 2021م.

[26]عبد السلام الشامي، الدور الدبلوماسي للأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية: دراسة حالة على الأزمة اليمنية 2011–2020م، رسالة ماجستير، مركز الإدارة العامة – جامعة صنعاء، 2023م.

[27]عبد الله حسين المسوري، الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011–2020)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – عمان، 2020م.

[28]عبير محمد الوجيه، الصراع السياسي في اليمن 2011 – 2015م، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية – تونس، 2021م.

[29]عدنان ياسين المقطري، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته (2011– 2015م)، دار كنعان للطباعة والنشر – صنعاء، 2016م.

[30]علا رزاك فاضل النجار، الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على اليمن 2015 – 2019م، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد 48، العدد الرابع، ديسمبر 2020م.

[31]عُلا عبدالله موحان، الأزمة اليمنية بين المحددات الإقليمية والدولية بعد 2011م، مجلة الصندوق الدولي IFAD، المجلد رقم 1، العدد الخامس، 2022م.

[32]على عمر الصعيري، أزمة 2011م عطلت الحياة، صحيفة الميثاق، العدد 1729، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2014م، متاح على رابط: http://www.almethaq.net/pdf/main/2014-9-26/05.pdf

[33]علي راشد اللميع، الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية 2011– 2016م، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت – عمان، 2017م.

[34]علي مطهر العثربي، المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة، الطبعة الأولى، مطابع التوجيه المعنوي – صنعاء، 2008م.

[35]علي مطهر العثربي، مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في اليمن بين الاتفاق والاختلاف: قراءة تحليلية لرؤى القوى السياسية حول شكل الدولة، المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا – صنعاء، العدد الثالث، 2022م.

[36]فريق الأزمات العربي ACT، الأزمة اليمنية إلى أين، دراسة من مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان، العدد السابع، فبراير 2015م.

[37]فؤاد الصلاحي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – بيروت، الطبعة الأولى، 2012م.

[38]في 17 سبتمبر 2012م صدر قرار رئيس الجمهورية بتعديل القرار 30 ليصبح قوام اللجنة الفنية 31 عضواً، تاريخ الدخول 30 ديسمبر 2024م متوفر على رابط https://yemen-press.net/news12522.html

[39]فيصل حسن محبوب، المسألة الدستورية والانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية 2011–2015م، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج 5، ع 30، المركز الديمقراطي العربي – برلين، 2021م.

[40]فيصل حسن محمد محبوب، دور الحركات الاجتماعية في الاحتجاجات وعملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية في الفترة 2011–2015م، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى البدائل العربي للدراسات – بيروت، نوفمبر 2023م.

[41]قرار 41 لسنة 2013م برابط http://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=69167&phrase_id=882684

[42]قرار رئيس الجمهورية اليمنية رقم (12) رابط http://yemennic.net/archives/3460 ، تاريخ الدخول 27 ديسمبر 2024م.

[43]كمال حبيب، تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية، مجلة السياسية الدولية – القاهرة، ع 188، أبريل 2012م.

[44]لطفي فؤاد نعمان، مسار التمادي في اليمن: الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة – المنامة، المجلد الثاني، العدد الأول، 2015م.

[45]محمد أحمد علي مسعد، المفاوضات الدبلوماسية ودورها في إدارة الأزمات السياسية الدولية دراسة حالة الأزمة السياسية اليمنية 2011 – 2018م، رسالة ماجستير، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا – صنعاء، 2021م.

[46]محمد طريف، الأزمة الدولية وطرائق ادارتها، دراسة حالة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم – عمان، 2017م.

[47]محمد عيظة مخاشن، دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية (2011 – 2019م)، رسالة ماجستير، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا – صنعاء، 2022م.

[48]مركز بروكنجر، سلام دائم: رحلة اليمن الطويلة نحو المصالحة الوطنية، ترجمة إبراهيم شرقية، دراسة صادرة عن المركز – الدوحة، 2013م.

[49]منى بومعزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، دفاتر السياسة والقانون – الجزائر، العدد 19، يونيو 2018م.

[50]موقع أنصار الله، المكتب الإعلامي للسيد عبدالملك بدرالدين الحوثي، صعدة، 18ربيع الأول 1433هـ 10 فبراير 2012م، متاح على رابط http://www.ansaruallah.com/search/node

[51]نداء نجاء محمد الحربي، مستقبل أمن الخليج العربي في ضوء الصراع السياسي في اليمن 2011 – 2015م، رسالة ماجستير في المكتبة الرقمية، الجامعة الأردنية – عمان، 2016م.

[52]نص بيان الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام، 8 نوفمبر 2014، الميثاق نت، متاح على رابط: https://www.almethaq.net/news/news-40929.htm

[53]نص قرار رئيس الجمهورية رقم (30) لسنة 2012م بإنشاء اللجنة الفنية بتاريخ 14 يوليو 2012م، متوفر لدى الباحث بصيغة pdf

[54]اليمن: استمرار الصراعات والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية، تقرير الشرق الأوسط رقم 125، مجموعة الأزمات الدولية – بروكسل، يوليو 2012م.